1983/12/10-0005a-م

٨٣/١٢/١٠

للجنة دار الفتوى لمتابعة قضية
المخطوفين التشطلت في اليوم التالي
للمخطوفين ١٠/١٢/٨٣

بيـــــــان صحـــافي

على أثر الاعتصام الذي نفّذه اهالي المفقودين في دار الفتوى يوم ١٠ كانون الاول ١٩٨٣ ،و هو اليوم العالمي لذكرى اعلان شرعة حقوق الانسان و يوم المفقود في العالم ، قرر سماحة مفتي الجمهورية تشكيل لجنة للقيام بجهد جديد في ملاحقة قضية الاعداد الضخمة من المفقودين الذين اختطفتهم أيد أثيمة في مراحل مختلفة من تطور الحرب المأساوية في لبنان . و اللجنة ،و لو انها انبثقت من دار الفتوى ،فهي معنية بقضية الانسان المفقود بصرف النظر عن انتمائه الطائفي او هويته .

وضعت اللجنة منذ تشكيلها تصورا مبدئيا لطبيعة التحرك الذي كان عليها القيام به انطلاقا من بديهيات اهمها :

اولا ، ان المخطوفين كلهم من الابرياء ،خصوصا أن عمليات الخطف على الهوية منذ العام ١٩٧٥ كانت في الغالب تطول جميع من كانت تقع عليهم أيدي الخاطفين من العابرين في مكان ما في لحظة مشؤومة ،هذا مع العلم ان عددا لا يستهان به منهم ،حسب المعلومات المتوافرة ،فقدوا منذ العام ١٩٨٢ ،و كثرة ظاهرة من هؤلاء خلال ايام معدودة اثر اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل . و جميع هؤلاء من غير ذوي العلاقة بأعمال الحرب المأساوية .

ثانيا ،لكل بريء حقه البديهي في الحرية ،فالخطف مرفوض كما الخطف المضاد سواء بسواء . و اذا كنا نرفض مبدأ مقابلة الخطف بالخطف فأننا نرفض مبدأ مبادلة المخطوف بالمخطوف . ذلك لان هذا المنحى يتعارض بطبيعة الحال مع القول بحق كل مواطن بريء في الحرية من غير مقابل ،فكيف اذا كان المقابل من حرية الآخرين ؟ وهذا فضلا عن ان هذا المنحى هو الذي أوقد تفاقم المشكلة منذ بداية الاحداث في لبنان اذ شجّع كل طرف على رفع ثمن المفقودين من جماعته بالامعان في اختطاف الابرياء من جماعة اخرى .

من هنا كان تصميم اللجنة على تحاشي الوقوع في دوّامة منطق المقايضة الذي تأباه و هو شراء حرية بريء بحرية بريء آخر ،و محاذرة الدخول من ثم في متاهة مطالبات متعارضة نعلم كيف تبدأ و لا نعلم كيف تنتهي .

لذلك قررت اللجنة منذ انطلاقها ،من جهة ، ان تتعاطى مع القضية في مجملها بما هي قضية انسانية ملحة ،سعيا وراء اطلاق جميع المحتجزين لدى كل الجهات من غير تمييز بصرف النظر عن التفاوت في اعداد المفقودين من مختلف الفئات و على الرغم من ذلك التفاوت ، و من جهة ثانية ان تتوجه اللجنة في سعيها الى تحقيق غايتها نحو السلطة الشرعية والجهات الرسمية دون سواها باعتبارها هي المسؤولة عن حرية المواطن أولا و آخرا .

./.

و هكذا قامت اللجنة بتحرك سريع التقت خلاله مع رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل و رئيس مجلس النواب الاستاذ كامل الاسعد و رئيس الحكومة الاستاذ شفيق الوزان و وزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني و وزير الدفاع الوطني الاستاذ عصام خورى و رئيس الصليب الاحمر الدولي في لبنان السيد ميشال أميغيه و رئيسة جمعية الصليب الاحمر اللبناني السيدة الكسندرة عيسى الخوري . و كنا في هذه الاثناء على اتصال مستمر مع سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد و نائب رئيس المجلس الشيعى الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين .

كانت اللجنة تدرك منذ البداية ان اية مقاربة ناجعة للمشكلة تقتضي تقديم همّ على همّ : الهم الاول هو التحقق من وجود المحتجزين والتعرف الى اماكن وجودهم ،و الهمّ الثاني العمل على اطلاقهم .

و نتيجة المباحثات التي اجرتها اللجنة خلال جولتها توصلت الى نوع من المنهجية المحددة لملاحقة موضوع المخطوفين ،و اللجنة مقتنعة بأن اعتمادها باخلاص و مثابرة كفيل بتحقيق الحسم لهذه القضية الانسانية . و هذه المنهجية تقوم على ما يلي :

١ ـ الصليب الاحمر الدولي هو المرجع الصالح الذي يمكن ان يقوم بمهمة الكشف على الامكنة التي يحتجز فيها المخطوفون من قبل مختلف الجهات الحزبية . فالصليب الاحمر الدولي يتمتع بذخر من الخبرة في هذا المضمار و بسمعة عالمية طيبة مبنية على تجربة طويلة تميزت بالتجرد والموضوعية مما اكسبه فيضا من الثقة والمصداقية عزز قدرته على أداء أدوار مشهودة في مختلف الميادين الانسانية على امتداد العالم ،و منها ما يتعلق بالمفقودين في ظروف الحروب و الاضطرابات الاهلية .

٢ ـ يلتزم الصليب الاحمر الدولي اصولا و قواعد محددة في العمل ،منها الامتناع عن الادلاء بأية معلومات تتكون لديه نتيجة تحقيقاته لغير الجهة الحزبية التي قام بالتحقيق لديها و لغير ذوي المخطوفين اذا ما روجع في شأنهم فردا فردا . الا انه لايمانع في ايداع المعلومات مرجعا رسميا اذا أذنت له الجهات الحزبية اياها بذلك صراحة .

ان لجنتنا اعتبرت ان من الاهمية بمكان حيوي ان يودع الصليب الاحمر الدولي المعلومات التي تتجمع لديه مرجعا رسميا يسمى لهذا الغرض ،و ذلك حرصا على ان تبقى الدولة ،كما يجب ان تكون ،طرفا اساسيا متحركا في هذه القضية الانسانية الوطنية ،و لكي تتمكن في مرحلة ثانية من القيام بدور فاعل لا يستطيع غيرها القيام به في العمل على اطلاق المخطوفين كافة .

19831210_0005C_R

لذلك ألحّت لجنتنا على الصليب الاحمر الدولي بأن يستحصل ،ضمن الترتيبات التي يعقدها مع الجهات الحزبية لمباشرة مهمته ،على تصريح بأيداع النتائج التي يحصل عليها تباعا لدى اللجنة الرسمية المختصة بقضية المخطوفين و التي كانت الحكومة قد شكلتها برئاسة الوزير السابق القاضي سامي يونس .

٣ - طلبت لجنتنا من المسوءولين المختصين فيالدولة التنسيق مع الصليب الاحمر الدولي في هذا الشأن و مساعدته فيالحصول على التصريح المطلوب من الجهات الحزبية المختلفة . و قد أبدى هوءلاء استعدادا طيبا للقيام بالمطلوب ،و أبلغونا ما لمسوا من بوادر مشجعة من الاحزاب في هذا الصدد عندما فوتحت هذه الاحزاب بالمطلوب لاول مرة .

٤ - ان متابعة هذا الخط ،اذا ما اقترنت بتصميم و مثابرة ،لا بد ان تفضي الى حسم القضية :

فأذا اعطت الجهاتالحزبية جميعا التصريح بالمعنى المطلوب و التزمت تعهدها بصدق و اخلاص ،فأن مبادرة الصليب الاحمر الدولي كفيلة بجلاء كل غوامض قضية المخطوفين للمسوءولين في السلطة من خلال اللجنة الرسمية التي يرأسها الاستاذ يونس ،و يصبح الطريق من ثم مفتوحا امام مبادرة من الدولة ،بالتنسيق مع الصليب الاحمر الدولي ، للافراج عن المحتجزين .

اما اذا تمنعت اية جهة من الجهات الحزبية عن اعطاء التصريح المطلوب فان الدولة ستكون مطالبة بمعالجة الموقف معها ،و في حال تعذرت المعالجة معها فان الدولة ستكون مطالبة بكشف الحقيقة و تحميل تلك الجهة الممتنعة مسوءوليتها امام الرأي العام . ولا بد للدولة ان تتوسل كل الطرق القانونية والامنية لارغام الجهة الممتنعة عن الاستجابة لما هو مطلوب .

٥ - تبقى ثمة احتمالات لتصعيد الملاحقة القضائية عن عمليات الخطف و احتجاز الحريات وكذلك الاستعانة بالموءسسات الدولية على ظلم الظالمين ،و لجنتنا سوف تضع هذه الاحتمالات بين ايدي المراجع التي تستطيع استخدامها بفاعلية في حال عدم تمكين الصليب الاحمر الدولي من القيام بمهمته على وجه صحيح .

نحن في انتظار ان تقود السلطة عملية الملاحقة لهذه القضية الانسانية الوطنية على الخطّ الذي بيّناه . ذلكلان للدولة في هذا الشأن دورا لا يحل فيه محلها أحد .

لجنة دار الفتوى لمتابعة قضية المخطوفين